



ربما نثار مثل هذا التساؤل ... كيف يمكن ان يجري التبادل بين بضاعة ما كالنفط مثلا لها قيمتها ولها فوائدها واستعمالها المختلفة بالنقد الورقي كالدولار مثلا ؟؟

ان النقد الورقي يختلف اشكاله ، بما في ذلك الدولار الورقي بحد ذاته . ليست له اية قيمة . ان الاوراق النقدية عموما في ظل الاقتصاد الرأسمالي انما تستند قيمتها وقابليتها على التبادل بمختلف البضائع الاخرى ، من كونها تشكل تعبيراً معيناً عن الذهب وعن ما يحتويه هذا المعدن الاصفر البراق من قيمة فعلية بالمقارنة مع قيم البضائع والمنتجات الاخرى . ان اية دولة من الدول ، تستطيع ان تصدر بسهولة اية كمية تشاء من الاوراق النقدية ولكن ليس بإمكانها وبكثافة باهظة الا انما كمية محدودة من الذهب . ولذلك فعندما يجري الحديث عن النقود الورقية والدولارات الورقية كوسيلة لتداول البضائع وكوسيط للبيع والشراء فانما يجري ذلك ، لانها ترمز الى النقد الحقيقي الى الذهب وتعبر عنه . ولكي يتم التداول البضاعي بصورة طبيعية ، دون فترات انقطاع ودون ازيمات ، لا بد من توفر الكميات اللازمة من النقود في السوق من اجل تسير عمليات التبادل ، عمليات البيع والشراء .

ان سعة السوق الداخلية وكذلك السوق الخارجية تلعبان دورهما في تحديد كميات النقود المطلوبة للتداول ، فاذا ما اتسعت السوق وطرحت فيها كميات اكبر من البضائع المعدة للبيع فان تصريفها يتطلب كمية اكبر من النقود ، وبالعكس فاذا تقلصت السوق ، وقلت البضائع المطروحة بها للتبادل ، كانت الحاجة اقل للنقود ، بالإضافة الى ان مستوى اسعار البضائع هو بالتالي من العوامل الاساسية التي تؤثر في تحديد كمية النقود المطلوبة والضرورية للتداول ، فارتفاع او انخفاض اسعار البضائع ، تزداد او تقل طبقاً لذلك الكمية الضرورية من النقود للتداول ، ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :

اذا افترضنا ان كمية البضائع المطروحة في السوق في فترة زمنية معينة ، كعام مثلا ، هي مليون وحدة بضائية وان سعر الوحدة هو (1.0) عشرة دولارات عند ذلك نحصل على (1.0) عشرة ملايين دولار باعتبارها السعر الاجمالي لجميع البضائع المنتجة في تلك الفترة الزمنية اي في عام واحد ، والتي ينبغي ان تباع في السوق ، وبذلك فاننا نحتاج الى مبلغ من النقود يساوي 1.0 ملايين دولار .

غير ان هذا الافتراض غير واقعي ، ذلك لان هذه البضائع ، في واقع الامر ، لا تباع دفعة واحدة ، ولان التغطية النقدية الواحدة يمكن ان تخدم في هذه الفترة الزمنية في عدد متناهي من صفقات البيع والشراء . ولذلك فانه بمقدار تعدد الدورات التي يمكن ان تقوم بها كل وحدة نقدية في التداول نقل كمية النقد الضرورية في السوق ، وعليه فاذا افترضنا ان متوسط عدد دورات الوحدة النقدية ، «الدولار» في مثلنا ، هي خمسة دورات ، عند ذلك فان ما تحتاجه حركة التداول البضاعي سوف لا تكون (1.0) عشرة ملايين دولار بل مليونين من الدولارات الذهبية اي 2.0 / 1.0 وفي هذه الحالة اذا استعاض عن الذهب كنقد مطروح في التداول ، بالرموز الورقية له ، اي بالعملة الورقية كالدولار ، فان التداول البضاعي سيحتاج لكي يسير سيرا طبيعيا الى (2) مليوني دولار ورقي . ولكن الدولة الرأسمالية عندما تعاني من صعوبات اقتصادية ايام الازيمات الاقتصادية وخلال الحروب ، فانها تلجأ الى اصدار المزيد من المبالغ الإضافية من النقود الورقية لتمويل حملاتها العسكرية . فاذا اصدرت للتداول لا (2) مليوني دولار بل (4) او (6) ملايين فان التناسب بين الذهب وبين رموزه وهي الاوراق النقدية سيكون ليس 1 : 1 كما في الحالة الطبيعية الاولى عندما كان النقد (2) مليوني دولار بل تصبح النسبة 1 : 2 ، 1 : 3 ، وهلم جرا ، وتبعا لذلك تقل القدرة الشرائية لكل ورقة نقدية بمرتين او بثلاث مرات بمقدار تزايد كمية النقود المطروحة في التداول وبذلك ترتفع اسعار البضائع ارتفاعا هائلا ، ولذلك فان التبادلي في اصدار الاوراق النقدية التي ليس لها غطاء ذهبي في البلدان

في العالم الرأسمالي ياكله في حدود 28 مليارات من الدولارات . ولقد كان الدولار منذ عام 1946 حتى عام 1960 مغطى بالذهب بنسبة 100٪ ثم بدأ الدولار يفقد بعد هذا التاريخ سنويا غطاءه الذهبي بصورة تدريجية الى ان وصل الى اقل من 8 مليارات دولار في عام 1972 وهي كمية تقل عما نص عليه التتاون الأمريكي من الغطاء الذهبي للدولار الأمريكي فسي داخل الولايات المتحدة كما مبين في الجدول .

الغطاء الذهبي للدولار (بمليارات الدولارات)

السنة	1946	1949	1957	1960	1970	1974
الارصدة الذهبية في الولايات المتحدة	20.6	24.5	22.8	18.8	14	9
الارصدة للدولار في الخارج (نسبة وخاصة)	661	644	1466	1867	2062	148

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الاستثمارات الامريكية في الخارج والتي يشر بمثلها الاجمالي في عام 1971 بمبلغ 866.1 مليار دولار سيظهر لنا كيف ان الدولار فقد اساسه الذهبي الذي اعتمده نظام النقد الدولي فسي يرتدون ورنز حتى جاء الرئيس السابق للولايات المتحدة نيكسون ليكسر هذا الواقع المزعج للدولار الأمريكي ويعلم بانتهاء الالتزام الأمريكي بشأن

الرأسمالية بولك التضخم المالي الذي يؤدي الى فقدان الاوراق النقدية الى جزء من قيمتها الحقيقية او حتى يؤدي في بعض الحالات الى فقدانها لقيمتها الكلية كما حدث في ألمانيا خلال الحرب العالمية الاولى وفي اعقابها .

لقد دخل التضخم النقدي بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة من التصاعد بعد ان انتقل الجزء الاكبر من ارصدة العالم الذهبية ولاسيما ارصدة الدول الرأسمالية في اوروبا الى الولايات المتحدة الامريكية لتغطية نفقات الاسترداد مما اضطر دول العالم ان تحفظ بالنقد الاجنبي الدولار كأساس لغطاء عملياتها المحلية ، وتعمدت الولايات المتحدة الامريكية في مؤتمر «بروتون وندس» بتبديل الدولار بالذهب عن طريق المصارف المركزية للدول ، بعد ان تحدد كل دولة مقياسا معيناً من الذهب لوحدها النقدية ، وعليه ان التبادل الحر للذهب ، بالنسبة للامداد والهيئات ، وبالاوراق النقدية قد انتهى واقصر ذلك على الدولار فقط وعلى اساس سعر رسمي مقداره 35 دولارا للاونس الواحد من الذهب . على ان التبديل الى الذهب اقتصر كما ذكرنا في بداية قيام نظام النقد الدولي عام 1944 على ارصدة الخارجية الرسمية التي توجد لدى البنوك المركزية للدول ولم تستطع الولايات المتحدة الامريكية في حينها تحقيق هذه القوة الكبرى لنقدها المحلي ، الدولار ، وجعله مضاهيا الى حد ما للذهب ، الا لانها كانت تملك وحدها كمية من الارصدة الذهبية قدرت بـ 25 مليارات من الدولارات اي اكثر من ثلثي الذهب الموجود في العالم الرأسمالي حيث كانت تقدر كمية الذهب

تبدل الدولارات بالذهب في 15 اب 1971 . ولهذا السبب فقد تزعزعت الثقة بالدولار الأمريكي واقتبل الناس على اقتناء الذهب وتبديل ما لديهم من ارصدة دولارية به . مما ادى الى ارتفاع اسعاره حتى بلغ سعر الاونس في بعض الايام 200 دولار اميريكي في حين ان سعره الرسمي كان 35 دولارا واصبح بعد التعديل الرسمي في عام 1971 2422 دولارا .

من ذلك يتضح لنا بان التضخم النقدي كظاهرة ثابتة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي ، انما ظهرت بعد ان استعاض عن تداول النقود الذهبية او المعدنية برموزها اي بالنقود الورقية ، او ما تسمى احيانا بـ «النقود الاعتبارية» بحيث اصبحت فترات الاستقرار في احوال النقد هي الاستثناء ، ذلك لان النقد في مرحلته الاولى - السلعية المعدنية - لم يكن خاضعا لارادة الدولة فيما يتعلق بكميات اصداره ، اما في مرحلته الورقية فاصبح باستطاعة الدولة اصدار اية كمية تشاء من النقود بصرف النظر عن حاجة التداول البضاعي اليها ، وبالتالي فان ظاهرة التضخم النقدي المتفاقمة في البلدان الرأسمالية ليست الا تعبيرا عن حدة التناقضات الداخلية لنظام رأس المال سواء على الصعيد الدولي او في كل بلد رأسمالي على حدة .

ولا شك بان انتقال الرأسمالية من مرحلة ازدهارها ، مرحلة المنافسة الحرة ، ودخولها مرحلة الامبريالية من شأنه ان يكشف بصورة اشد عن عيوبها ويقاوم من ازماتها الاقتصادية الدورية بوتائر اسرع ، حتى تغفل كما هي الان عليه ، مرحلة ازمتها العابرة ، حيث تهرب الدولة البرهوازية